

## «ملتقى الكويت المالي» يناقش إعادة بناء مستقبل اقتصادات المنطقة ودروس الأزمة المالية

بمناسبة مرور 57 عاماً على تأسيسه

### «الوطني» استعرض بالوثائق والمستندات تاريخ نشأة البنك ودوره في الاقتصاد



ناصر السايير وعصام الصقر يستعرضان الصور التاريخية لوزير التجارة والصناعة أحمد الهارون

تذكارية تاريخية من شيكات يعود تاريخها إلى الخمسينيات من القرن الماضي لعدد من كبار عملائه تقديراً وامتناناً منه على استمرارهم في التعامل مع البنك على مدى كل هذه السنين. وقد لاقت الفكرة قبولاً وإعجاباً من قدامى عملاء البنك حيث عادت بهم الذاكرة إلى بداية تعاملاتهم المصرفية مع البنك، معبرين من خلال كتب شكر تلقاها البنك عن تقديرهم البالغ لهذه الهدية القيمة والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى حرص البنك على التواصل الدائم مع عملائه. يذكر أن البنك يحتفظ بأرشيف غني بوثائق تؤرخ لبدایسات النهضة الاقتصادية للكويت والتي يعتبر البنك جزءاً رئيسياً منها.



إبراهيم بديوب مستعرضاً الصور التاريخية للبنك الوطني مع فيصل العيار

حكومة الكويت بنص على عدم السماح بإنشاء بنوك أخرى في الكويت. وكان رأي أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم في حينها أن ذلك لا ينطبق على إنشاء بنوك كويتية داخل البلاد. ولقد دأب بنك الكويت الوطني على إهداء نسخ

في ذكرى عصر البراءة المصرفية لحقبة الخمسينيات، شارك بنك الكويت الوطني بمعرض خاص في ملتقى الكويت المالي يورخ لهذه الحقبة التاريخية وما صاحبها من وثائق ومستندات ومعدات تاريخية تحكي قصة نشأة أول مصرف وطني في الكويت في عام 1952.

ويتزامن المعرض مع احتفال الوطني بالذكرى الـ 57 لبدء نشاط البنك الفعلي وتقديم خدماته للعملاء والتي تمثل تنويعاً واستمراراً لمسيرة القبلية من خلال حصول خلالها «الوطني» من بنك صغير انطلق من مساحة ثلاثة دكاكين وبضعة موظفين يعملون بالأساليب البدوية البدائية إلى واحد من أكبر مصارف المنطقة وأكثرها ربحية وريادية وابتكاراً.

ويحكي معرض «الوطني» التاريخي قصة تأسيس بنك الكويت الوطني، حيث ظهرت لأول مرة فكرة تأسيس بنك كويتي وطني يخدم المصالح الوطنية بالدرجة الأولى في عام 1952. حيث عقد كل من:

أحمد سعود الخالد، خالد زيد الخالد، خالد عبد اللطيف الحمد، خليفة خالد الغنيم، سيد علي سيد سليمان، عبدالعزيز حمد الصقر، محمد عبد الحسین الخرافي، يوسف أحمد الغانم، يوسف عبدالعزيز الفليح، اجتماعاً مع المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح الذي بارك لهم الفكرة ووعدهم بالدعم والتأييد. وكان عقد تأسيس فرع البنك البريطاني في الكويت مع



لقطة جماعية لناصر السايير وإبراهيم بديوب وعصام الصقر وشيخة البحر وصلاح الفليح وهلال المطيري ومسعود حيات في جناح البنك الوطني بالمعرض

في جلسة اتجاهات الاستثمار والتمويل في أسواق المال العربية

### اقتصاديون: قانون الاستقرار أعاد الثقة للسوق والبنوك وحدها لا تكفي لتمويل مشاريع التنمية



بدر الحمضي يترأس جلسة العمل الرابعة في الملتقى

التمويل والحوكمة ودور الشركات الاستثمارية في تمويل المشاريع التنموية التي ستنفذها الحكومة خلال المرحلة المقبلة، كانت أبرز عناوين جلسة اتجاهات الاستثمار والتمويل في أسواق المال العربية. المشاركون في الجلسة الرابعة تناولوا أهمية التمويل في المرحلة الراهنة لإنقاذ الشركات والأصول المتعثرة، مطالبين بضرورة العمل على توفير قدرات تمويلية من خلال العمل على خلق فرص

التمويل والحوكمة ودور الشركات الاستثمارية في تمويل المشاريع التنموية التي ستنفذها الحكومة خلال المرحلة المقبلة، كانت أبرز عناوين جلسة اتجاهات الاستثمار والتمويل في أسواق المال العربية. المشاركون في الجلسة الرابعة تناولوا أهمية التمويل في المرحلة الراهنة لإنقاذ الشركات والأصول المتعثرة، مطالبين بضرورة العمل على توفير قدرات تمويلية من خلال العمل على خلق فرص

ورداً على تساؤل حول إمكان توجيه 60% من السيولة المتوافرة في مصارف الخليج، أشار الهاجري إلى أن هذه الفكرة جيدة ونحن بحاجة إليها وقد دخلنا في سوق السندات في الكويت منذ فترة طويلة ونحننا في ذلك، وطلب الدولة بتأسيس صناديق حكومية لشراء الوديونيات المتعثرة وإعادة طرحها مرة أخرى.

وبدوره، أوضح الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار صلاح الفليح أن سبب الأزمة التي تعاني منها الشركات هو انخفاض رأس المال، مشيراً إلى غياب تطبيق معايير الحوكمة في كل شركات الاستثمار وبعض المصارف المحلية. وأوضح أن قانون الاستقرار جيد ويحتاج إلى بعض التعديلات، وليس المقروض أن يحمي قانون الاستقرار الجميع، لأن هناك من أخطأ وعليه أن يتحمل نتيجة أخطائه. وشدد على ضرورة الفصل بين الإدارة والسياسة المالية وبين السياسة النقدية. من جانبه، قال عضو مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية عبد الله القبيدي إن الاقتصاد الكويتي يعاني من مشكلة عدم تنوع الإنتاج وعدم تعدد مصادر، حيث نجد أن القطاع النقطي يساهم بأكبر نصيب في الناتج المحلي وفي الصادرات وفي الإيرادات العامة للدولة، وتنوع الإنتاج وتعدد مصادره يحمي الاقتصاد الكويتي من مخاطر تقلب أسعار النفط وانعكاساته السلبية على الإداء والنمو الاقتصادي كما يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقرة، ومن هنا يجب الحرص على فتح كل آفاق الاستثمار في القطاعات الاقتصادية وفي إطار استراتيجية واضحة المعالم لبناء اقتصاد قوي يستطيع أن يتعامل بكفاءة وإيجابية مع كل التحولات والتحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وأضاف قائلاً:

في البداية أشار المدير العام في شركة المركز المالي الكويتي مناف الهاجري إلى أن أصحاب الاستثمار المباشر في الأسهم هم أكثر المتضررين من الأزمة وهم أكثر الأفراد تعثراً أو الذين يركزون استثماراتهم في شركات ذات إيرادات تشغيلية ضعيفة. ولفت إلى أن الأزمة بيئة جيدة أمام شركات توظيف المخدرات وإدارة الأصول والتي أثبتت جدارتها وملاءمتها وذلك لأن إدارتها قائمة على التحفظ للزائد وأضاف أنه إذا عدنا للوراء نجد أن شركات توظيف المخدرات تقدم أحد الحلول الناجحة لشركات الاستثمار كونها لا تحتاج إلى رأسمال كبير، لافتاً إلى أن البنوك أعلنت عدم قدرتها على تمويل المشروعات التنموية التي يمكن طرحها وهو ما سيؤدي إلى خلق فرص أمام شركات الاستثمار لتمويل تلك المشروعات. وبين أن البنوك متحفظة في تمويل المشروعات وإذا لم تكن متحفظة فإنها سوف تقوم بإعطاء قروض بحد أقصى 3 سنوات وهو ما يتنافى مع طبيعة الاستثمار طويل الأجل لهذه الاستثمارات.

ونكر أن دور الدولة المتمثل في الهيئة العامة للاستثمار كان مرناً أثناء الأزمة واستطاعت التغلب على المعوقات الإدارية التي تمنع من الدخول والاستثمار في هذا الوقت وهو نفس موقف سياسة «المركز» في الكويت التي كانت أكثر من متنازعة. وأضاف أن شركات الاستثمار حالياً نوحان الأول متعثر وهي الشركات المتعثرة والتي بحاجة إلى زيادة رأس المال فيها وهو أمر غاية في الصعوبة حالياً نظراً لانخفاض القيمة السوقية للأسهم عن قيمتها الدفترية. أما النوع الثاني وهو الشركات المليئة، فتواجه تحدي عدم موافقة المصارف على إقرضها لاستمرار في مشاريعها وهذا الإحجام سوف يقود الأسواق إلى وضع سيئ.

### البنوك حاضرة بفاعلية في الملتقى



مع الحضور بمختلف جنسياته لاسيما أن الملتقى شهد حضوراً خليجياً وعربياً وعالمياً. واللافت للنظر أن البنوك المحلية استعرضت العديد من خدمات العملاء والتي تشير إلى مدى التطور الملحوظ في الصناعة المصرفية المحلية على مدار السنوات الماضية. حرصت البنوك المحلية المشاركة في ملتقى الكويت المالي على إبراز أنشطتها وخدماتها المتنوعة وذلك من خلال التواجد في المعرض المصاحب للملتقى. وقد تنوعت أجنحة البنوك المحلية بالمعرض وظلت بمضمون واحد وهو ضرورة التواصل